

مؤقت

مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

## الجلسة ٤٦١٨ (الاستئناف ١)

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٣٠  
نيويورك

الرئيس: السيد بيلينغا - إيوتو ..... (الكامبيون)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي ..... السيد كاريف

أيرلندا ..... السيد راين

بلغاريا ..... السيد تافروف

الجمهورية العربية السورية ..... السيد مقداد

سنغافورة ..... السيدة لي

الصين ..... السيد زانغ يشان

غينيا ..... السيد تراوري

فرنسا ..... السيد لفيت

كولومبيا ..... السيد فرانكو

المكسيك ..... السيد أغيلار سنسر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيد هاريسن

موريشيوس ..... السيد كونجول

النرويج ..... السيد كولي

الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد روستو

## جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting

.Service, Room C-156

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعذر عن تأخري لأعضاء المجلس وللمتكلمين الآخرين. فقد كان عليّ كما ذكرت خلال مشاوراتنا أن أمثل مجلس الأمن في اجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولزم أن أتكلم فيه. وتأخر افتتاح ذلك الاجتماع عن مواعده، الأمر الذي جعلني أتأخر عن جلستنا هنا، فأعذر عن ذلك.

ما لم يعترض أحد، سنعلق الجلسة الساعة ١٨/٠٠، لنستأنفها الساعة ١٥/٠٠ من يوم الاثنين.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن شكري لكم على عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن. وسألتزم جانب الإيجاز الشديد.

في ذكرى مرور عام على شنّ الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، تذكّرنا بوضوح ما نجم عن هذه الأعمال الوحشية من شعور بالرعب الهائل والحزن العميق. ولم نملك سوى أن نتعاطف مع الضحايا وأسراهم الثكلى بكل أفئدتنا. وخالفنا جميعاً في الوقت ذاته شعور بضعفنا الذاتي، لعلمنا أن في مقدور الإرهابيين أن يوجهوا ضربتهم إلى أي مكان، وفي أي وقت.

وبالرغم من أن قدراً كبيراً من التقدم قد أحرز في الحرب على الإرهاب، لا بد للنضال من أن يستمر. فلن يتوافر لدينا شيء من الاطمئنان إلى عدم تكرار هذه الأعمال الإرهابية إلا عن طريق الصمود اليقظ والأخذ بنهج شامل تدلي فيه كل دولة بدلوها، ويتحقق فيه الإصرار على التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولاً، لقد قامت اليابان، في نطاق الجهود التي تبذلها لمكافحة الإرهاب، بإيداع صكوك قبولها اتفاقية قمع تمويل الإرهاب في شهر حزيران/يونيه. وأصبحت بذلك طرفاً في جميع الاتفاقيات الـ ١٢ الدولية لمناهضة الإرهاب. وترجو اليابان أن تنضم كافة الدول بالمثل إلى جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب. ونرى في الوقت ذاته أن من المهم أيضاً مواصلة تعزيز الإطار الدولي باعتماد اتفاقيات من قبيل الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وستواصل اليابان العمل وصولاً إلى هذا الهدف.

ثانياً، أود أن أشير إلى التعاون على الصعيد الإقليمي. فقد استضافت اليابان بالاشتراك مع جمهورية كوريا وسنغافورة حلقة العمل الثانية للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتركزت المناقشات فيها على الكيفية التي يمكن بها أن نضاعف من بذل جهود ملموسة للتعاون الدولي، استناداً إلى التوصية التي صدرت عن حلقة العمل الأولى في بانكوك. ونتيجة للمناقشات المثمرة للغاية التي دارت هناك، أنجزنا العمل في إعداد الورقة المعنونة "أفضل الممارسات المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب في الأنشطة الدولية الرئيسية". وهكذا أتاحت حلقة العمل فرصة ثمينة لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي.

ثالثاً، تتسم الجهود التعاونية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي خاصة بأهمية حاسمة. ولذلك فإن اليابان باقية على التزامها بتقديم الدعم الكامل لأعمال لجنة مكافحة الإرهاب. وأود على وجه الخصوص أن أشير إلى الدور الهام الذي تؤديه هذه اللجنة في تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) على الصعيد العالمي. وكما أكدت اليابان مراراً، فإنه لا بد من تقديم المساعدة الدولية للبلدان النامية التي تصادف بعض الصعوبات في تنفيذ القرار المذكور.

لقد نبهت أحداث أيلول/سبتمبر المؤلمة هذه شعوب العالم وحكوماته إلى الآثار المدمرة للإرهاب بكل أشكاله ومسمياته. ويكفي أن نرى في هذا السياق إجماعاً دولياً على محاربته والقضاء عليه كأولوية تسبق ما عداها في منظومة التعاون الدولي.

غير أننا، وبقدر ما أصبحنا ندرك مخاطر الأعمال الإرهابية، يجب أن ندرك أيضاً أن اجتثاث الإرهاب، من جميع مصادره وبكافة أشكاله، يستوجب منا وضوحاً في الرؤية وإجماعاً في الآراء وجدية في العمل. ومن المنطقي أن إجماع الإرادة لا يمكن أن يتم خارج إطار القانون والشرعية الدولية.

ولقد وفرّ قرار المجلس الآن ذكراً للأسس الأولية للعمل الدولي المنسق والمشروع، لكننا نظل بحاجة إلى المرجعية القانونية التي تحكم سياسات دولنا وممارسة حكوماتنا في هذا المجال، فرادى كانت أو مجتمعة. ووفد الجمهورية اليمنية لا يألو جهداً في سبيل إنجاح المفاوضات الجارية حول مشروع الاتفاقية الدولية التي قامت الهند مشكورة بوضع صيغتها الأولية. ونعتبر أن التقدم البطيء في مسار تلك المفاوضات دليل على الرغبة في أن تعكس الاتفاقية المقترحة وجهات النظر المختلفة وأن تعبر بحق عن الإرادة الجماعية. وفي هذا السياق، نؤكد على ما طرحه العديد من الدول من ضرورة أن تشمل الاتفاقية كافة الأعمال الإرهابية، سواء تلك التي يقوم بها الأفراد والجماعات أو إرهاب الدولة. ولا نتصور، كما أننا لا نقبل، أية صيغة تنكر على الشعوب حقها المشروع في مقاومة الاحتلال. ونتمسك بضرورة الفصل بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة بكل الوسائل الممكنة للاحتلال الأجنبي.

كانت بلادي من أول من نبّه إلى مخاطر الإرهاب. ودعت في وقت مبكر إلى تضافر الجهود إقليمياً ودولياً

إن الطريقة التي توجه فيها المساعدات آلية هامة لتنسيق هذه المساعدة. وتنظر اليابان الآن في إمكانية توفير المساعدة إلى تلك الدول على أساس المعلومات التي قدمها خبير اللجنة البارز، السفير كيرتيس أ. وورد.

وفي الختام، أود أن أعبر عن امتناني العميق للسفير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، ولأعضاء مكتب اللجنة الآخرين على العمل الممتاز الذي قاموا به بشفافية بالغة. وأود أيضاً أن أشير إلى جهود السفير ألفونسو بالدييسو، رئيس اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والعاملين معه. وأخشى أنه ما كان يتسنى لمجلس الأمن، لولا تفانيهم وإسهاماتهم غير العادية، أن يقوم بمهامه بهذا النجاح. وأغتتم هذه الفرصة لأعبر عن تقديري لهم أيضاً.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد الصايدي (اليمن):** قبل أن أدخل في صلب الموضوع، أود بداية أن أهنتكم، سيدي الرئيس، على رئاسة المجلس، ونحن على ثقة بأنكم ستديرون أعمال المجلس بحكمة. كما نود أن نعبر عن امتناننا لسلفكم على رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي.

ونود الإشادة بالأنشطة والجهود الحثيثة التي تبذلها اللجنة المعنية بتنفيذ قرار المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتصل بمكافحة الإرهاب الدولي. ويبدو نشاط اللجنة واضحاً للعيان ويرقى بدون شك إلى مستوى خطورة الجرائم الإرهابية التي تجسدت بأبشع صورها في الاعتداء الآثم على الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

جيريمي جيداً، نادراً ما يقوم استراليا بالثناء على شخص انكليزي على هذا النحو.

ولكن عملنا في بدايته وليس في نهايته. فلا يزال الإرهاب يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ولا يزال يتطور. وقوة دفاعنا ضد الإرهاب مثل قوة أضعف حلقة فيه. وما زال أماننا الكثير مما يجب عمله في الدول فرادى، والمنظمات الإقليمية، وعلى الصعيد المتعدد الأطراف. ولا بد أن يظل الوفاء العالمي بالالتزامات التي ينص عليها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أولوية رئيسية لنا. وهناك حاجة لأن تكون التشريعات الوطنية قوية وشاملة. ومن الضروري أن يكون التقيد بجميع الاتفاقيات الإثنتي عشرة المناهضة للإرهاب تقيداً عالمياً. ونحن بحاجة إلى ضمان التنفيذ النشط للتشريعات، وأن يساعدنا في ذلك كلما لزم الأمر تعزيز القدرات المؤسسية لتلك الدول التي تفتقر إليها.

وتلتزم أستراليا التزاماً قوياً بأداء دور نشط ومبدع في الحرب على الإرهاب. ونحن ننظر إلى التزاماتنا في إطار القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بجدية قصوى. وأستراليا الآن هي طرف في ١١ من الاتفاقيات الإثنتي عشرة المناهضة للإرهاب. ولقد انضمامنا إلى اتفاقية قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل في شهر آب/أغسطس الماضي، وصدقنا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب في الشهر الماضي. كما أننا ننظر بنشاط في موقفنا بالنسبة لاتفاقية وسم المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها.

وفي منطقتنا بالذات، تواصل أستراليا التشجيع على المزيد من التعاون في مكافحة الإرهاب. وكما يرد بالتفصيل في بيان محفل جزر المحيط الهادئ، الذي أدلى به زميلي، سفير فيجي الموقر، فلقد اعتمد محفل جزر المحيط الهادئ في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢ إعلان ناسونيني المعني بالأمن الإقليمي، والذي يؤكد على الحاجة إلى عمل إقليمي فوري ومستمر للتصدي للتهديدات الإرهابية. وقامت أستراليا

للتصدي له. وقامت الدول العربية والإسلامية، ومنها بلادي، بالمصادقة على أغلبية الاتفاقيات ذات الصلة بهذا الموضوع. غير أن بلادنا ظلت عرضة للأعمال الإرهابية وآثارها المدمرة التي أضرت أول ما أضرت بمسيرة التنمية وسببت أضراراً جسيمة لاقتصادنا الوطني على مدى أكثر من عشر سنوات.

لقد استبشرنا خيراً بالتعاون الدولي من خلال اللجنة المنبثقة عن المجلس. وأكدنا على تعاوننا معها، وقمنا بوضع التقرير الوطني المطلوب، الذي نُشر في الوثيقة S/2002/240. والأهم من هذا كله، هو التعاون الذي نؤكدده عملياً، والإجراءات التي تقوم بها حكومة الجمهورية اليمنية لمحاصرة الإرهاب والقضاء عليه داخل حدود البلاد. وتغنيي وسائل الإعلام عن ذكر تلك الجهود.

نؤكد هنا مجدداً على استعداد الجمهورية اليمنية للاستمرار في المشاركة في التعاون الدولي وتطويره للقضاء على آفة الإرهاب ودرء مخاطره.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل اليمن على عباراته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أستراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية):** بعد

انقضاء عام على اتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، من حق المجتمع الدولي ومجلس الأمن، وبديهي من حق لجنة مكافحة الإرهاب، برئاسة السفير غرينستوك النشطة، على وجه الخصوص أن يفخروا بما أنجز حتى الآن، لا سيما وضع الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب وقمع تمويله. وأعتقد أن السفير جيريمي غرينستوك وزملاءه يستحقون تهنئة خاصة على العمل الممتاز جدا الذي قاموا به. وكما يعلم السير

وفي حين تستهل لجنة مكافحة الإرهاب عامها الثاني، يمكنها التأكد من دعم أستراليا المستمر لها. وسوف نواصل أيضا العمل بقوة داخل الأمم المتحدة وغيرها للانتصار على الإرهاب الدولي، ونحن نشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل أستراليا على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل كمبوديا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أوش (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار.

اسمحوا لي أن أهنئكم أولا، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر، وأن أشكر الأمين العام على خطابه الملهم. وأود أن أشكر أيضا رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، سعادة السير جيرمي غرينستوك، ونواب الرئيس وأعضاء اللجنة وجميع الخبراء المشاركين، وكذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة على تفانيهم وعملهم الشاق.

إننا نقدر التقدم المثير للإعجاب الذي أحرزته لجنة مكافحة الإرهاب في عامها الأول، والذي أبلغت فيه ما يزيد على ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء اللجنة عن الإجراءات التي اتخذتها وتزعم اتخاذها، واستكملت فيه نسبة كبيرة منها تقارير المتابعة الخاصة بها. ويسرنا أن نبغكم بأن جميع الدول الأعضاء في الرابطة قد قدمت بالفعل تقاريرها الأولية وأنها في هذه المرحلة بصدد الوفاء بالمتطلبات التالية للجنة مكافحة الإرهاب. ونلاحظ أيضا من بيان رئيس لجنة مكافحة الإرهاب اليوم أنه سيتعين إعطاء الأولوية، بالنسبة لأغلب الدول، للمجالين التاليين: أولا، وضع تشريع يغطي جميع

أيضا مع الولايات المتحدة ونيوزيلندا وأمانة المحفل برعاية حلقة دراسية عن مناهضة الإرهاب للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ في آذار/مارس الماضي.

ولقد أعلنت أستراليا وإندونيسيا في أيلول/سبتمبر أنهما سوف تستضيفان مؤتمرا إقليميا معنيا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وسوف يعزز هذا المؤتمر ويضاعف المبادرات الحالية التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب ومنظمات أخرى. وترى أستراليا وإندونيسيا أن المؤتمر سيمكّن بلداناً في منطقتنا من أن تزيد تعزيز جهودها الفردية لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من خلال تحديد احتياجات بناء القدرات للوفاء بالالتزامات الحالية والجديدة.

وكانت أستراليا أيضا نشطة في إطار المحفل الإقليمي لرابطة دول شرق آسيا. ولقد شاركنا مع تايلند في رئاسة حلقة دراسية عن منع الإرهاب تابعة لمحفل الرابطة الإقليمي في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأسعدنا أن نشارك في إعلان ذلك المحفل المعني بتمويل الإرهاب في اجتماعه الوزاري في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وكذلك في إنشاء آلية معنية بالإرهاب لما بين الدورات.

وبالإضافة إلى هذه المبادرات الإقليمية، نرى أن التعاون الثنائي بين الحكومات هو أيضا أمر حاسم في مكافحة الإرهاب، لا سيما في تبادل المعلومات والاستخبارات لتحديد التهديدات الإرهابية في أولى مراحلها بقدر الإمكان. وتسعى أستراليا إلى تعاون أوثق في إنفاذ القانون مع الشركاء في منطقتنا، وتفاوضت على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب مع إندونيسيا وتايلند وماليزيا.

وتبقى أستراليا مؤيدا قويا جدا للجنة مكافحة الإرهاب. فلقد قدمنا للجنة خبرا ورشحنا ثلاثة خبراء إضافيين يمكن أن تستدعيهم اللجنة حسب الحاجة.

الدورات بوصفها قنوات لمناقشة تدابير هامة يمكن لأعضاء الحفل الإقليمي أن يعززوا بها تعاونهم ضد الإرهاب.

وفي آب/أغسطس من هذا العام، وقَّعت الدول الأعضاء في الرابطة مع الولايات المتحدة على إعلان لمناهضة الإرهاب بوصفه إطارا لزيادة التعاون في منع ومكافحة الإرهاب العالمي، مع الإقرار بمبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتظل مكافحة الإرهاب تتصدر جدول أعمال الدول الأعضاء في الرابطة، بشكل فردي وجماعي على حد سواء. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم على استمرار التزام وتعاون الرابطة بغية منع ومكافحة وقمع جميع الأعمال الإرهابية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وكل قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكذلك مبادئ القانون الدولي.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل كمبوديا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل ليختنشتاين. وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالفرنسية):** نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة.

(تكلم بالانكليزية)

تتيح جلسة اليوم فرصة طيبة لتقييم ما تحقق في مجال مكافحتنا المشتركة للإرهاب الدولي، وكذلك لكي نتطلع إلى المستقبل. وفي المقدمة، نود أن نقدم بعض الأفكار بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والشروع في عملية المصادقة بأسرع ما يمكن على الاتفاقيات الإثنتي عشرة الدولية والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب؛ وثانيا، إنشاء آليات تنفيذية فعالة لمنع وقمع تمويل الإرهاب.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب لتيسير توفير المساعدة الفنية اللازمة للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء موقع على شبكة الإنترنت يوفر دليلا شاملا للمعلومات ومصادر المساعدة الفنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ونود أن نعيد التأكيد على أننا سنرحب بالمزيد من المساعدة من اللجنة للدول الأعضاء في الرابطة بغية تعزيز قدرتها على تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرض عليكم آخر الجهود المبذولة في الرابطة لمكافحة الإرهاب الدولي منذ آخر جلسة عُقدت حول هذا الموضوع في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. لقد أعرب وزراء خارجية الرابطة في اجتماعهم الذي عُقد في بروني دار السلام من ٢٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢، عن عزمهم على توطيد التعاون في مكافحة الإرهاب، وأكدوا على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وأعرب الوزراء أيضا عن دعمهم لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

علاوة على ذلك، كان هناك عدد من الاتفاقات وخطط العمل المحددة التي وضعتها الرابطة ومحفلة الإقليمي للتصدي لتهديدات الإرهاب في منطقتنا. فعلى سبيل المثال، اتفق المشاركون في الاجتماع التاسع لحفل الرابطة الإقليمي الذي عُقد مؤخرا على التنفيذ السريع والحازم لتدابير حددتها الأمم المتحدة بأنها إلزامية لمكافحة تمويل الإرهاب. كما وافق المشاركون على تعزيز قدرتهم على تبادل المعلومات، محليا ودوليا، بوصفها عنصرا حيويا في الحرب على الإرهاب. ورحب المشاركون أيضا بالشروع في عقد اجتماعات ما بين

الإرهاب في الماضي، وما زلنا على استعداد للقيام بذلك في المستقبل.

لقد بات حكم القانون هو الموضوع الأساسي في مكافحتنا الشاملة للإرهاب. وما فتننا مقتنعين بأنه لا ينبغي إطلاقاً التضحية بحقوق الإنسان في مجال مكافحة الإرهاب. وكفاحنا المشترك ضد الإرهاب لا ينبغي أن يقوض معايير حقوق الإنسان الحالية التي تعتبر من بين أعظم منجزات المنظمة. وإذا انتقصنا من حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب، سنرتكب خطأ فادحاً وذلك بالتضحية ببعض أهم قيمنا، وهي القيم التي يريد الإرهابيون تدميرها. وفي حين أن الخطر الذي يشكله الإرهاب خطر لا مثيل له حقاً في ضخامته، فإن المعايير القائمة تحقق مع ذلك التوازن بين التمتع بحقوق الإنسان والشواغل الأمنية، من حيث أنها تسمح بالحد من بعض حقوق الإنسان في ظل ظروف محددة بوضوح. وفي الوقت ذاته هناك أيضاً مجموعة من حقوق الإنسان التي لا يمكن الرجوع عنها، ولا ينبغي المساس بتلك المنجزات الثابتة في مجال حقوق الإنسان.

والدول ليست وحدها المدعوة إلى إعلاء سيادة القانون على الصعيد الوطني. وفي الواقع أن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أمامها تحد للرقى إلى مستوى التزامها بإعلاء سيادة القانون على الصعيد الدولي. إذ أن الأفراد المشتبه في قيامهم بأنشطة إرهابية ينبغي أن يكفل لهم الحد الأدنى من معايير الحماية التي كفلها لهم القانون الدولي. ومجلس الأمن أكثر من أي هيئة أخرى، مدعو لاحترام هذه الحقوق، وبصفة خاصة، يتعين على مجلس الأمن أن يضمن أن الدول لن تواجه تضارباً بين التزامها بالاحترام الكامل لمعايير حقوق الإنسان والتزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إننا جميعاً ندين بالشكر للسفير جيري غرينستوك الذي يدير عمل اللجنة بعناية وشفافية نموذجيتين. وبالنظر إلى المهام الحساسة للجنة مكافحة الإرهاب، تلعب قيادته دوراً حاسماً في تحقيق مكانة رفيعة للجنة. وتولي ليختنشتاين أولوية عالية لتعاونها مع لجنة مكافحة الإرهاب، وبصفة خاصة في ضوء التركيز القوي الذي يضعه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على قضية تمويل الإرهاب. وقد قدمنا إلى اللجنة على وجه الاستعجال تقريراً وتقريراً مكملًا واشتركنا في حوار مثمر بشأن المسائل المتصلة بالتنفيذ. وقد صدقنا على عشرة اتفاقيات - من بين مجموع ١٢ اتفاقية - في مجال مناهضة الإرهاب. وننتطلع إلى التصديق المبكر للاتفاقيتين المتبقيتين، بمجرد قيامنا بسن التشريع التنفيذي ذي الصلة، وفقاً للممارسة المعتادة في بلدنا.

ومن المشجع أن نلاحظ أن معظم الدول تتعاون تعاوناً كاملاً وبناءً مع لجنة مناهضة الإرهاب وأنه في الحالات التي لم يتحقق فيها التعاون الكامل كان السبب في معظم الحالات هو عدم القدرة وليس عدم الاستعداد. إن لجنة مكافحة الإرهاب لديها تأثير هائل، وبصفة خاصة في مجال الاتصال بمنظمات أخرى - وبصفة خاصة المنظمات الإقليمية - لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نرى أنه سيكون من اللازم وضع معايير لضمان مستوى أدنى من الامتثال على الصعيد العالمي. والمعايير الواجب احترامها قد وضعت قبل سنة، وسيطلب الأمر وضع مجموعة من المتطلبات الدنيا لضمان فاعلية هذه المعايير ومن ثم فاعلية أعمال اللجنة. ونحن نوافق على فلسفة لجنة مناهضة الإرهاب، بأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو عملية وأنه لا توجد دولة تبلغ حد الكمال عندما يتصل الأمر بالتنفيذ. لذلك فإن تحسين الامتثال سيكون ذي أهمية حاسمة في المرحلة الثانية من عمل اللجنة. وقد قدمت حكومتنا خبرتها إلى لجنة مناهضة

ويلاحظ وفدي أن لجنة مكافحة الإرهاب تركز عملها الآن على استعراض التقارير الثانية التي قدمتها الدول الأعضاء وعلى تحديد الفجوات الموجودة في التشريعات المحلية والآليات الحكومية في مجال مكافحة الإرهاب واقتراح التدابير المستقبلية التي يتعين أن تتخذها الحكومات الوطنية. ونلاحظ أيضا التركيز المتسع للجنة مكافحة الإرهاب فيما يتصل بإطار التعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ودورها في تسهيل تقديم المساعدة.

وقد قدمت حكومي تقريرها الثاني إلى لجنة مقاومة الإرهاب في حزيران/يونية ٢٠٠٢، وهو الآن قيد استعراض اللجنة. وترحب جمهورية كوريا ببرنامج عمل اللجنة للشهور المقبلة وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل في هذا الصدد.

وعلى الصعيد الوطني، دأبت جمهورية كوريا على إيلاء أهمية قصوى لمسألة مكافحة الإرهاب. وتشمل التدابير المحددة التي اتخذتها لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) إنشاء وحدة الاستخبارات المالية الكورية وقيامها بالعمل الفعال من أجل منع تمويل الإرهاب ومكافحته. وفيما يتعلق بالاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الـ ١٢ المتصلة بالإرهاب، فإن جمهورية كوريا طرف في ثمانية من تلك الصكوك القانونية في الوقت الراهن. وقد أحيل الآن صكبان آخران، بشأن الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، إلى الجمعية الوطنية للنظر فيهما، بهدف انضمامنا إليهما بحلول نهاية هذا العام.

علاوة على ذلك فإننا نسرع بعملية التصديق في وقت قريب على الاتفاقيتين الباقيتين، المتعلقةتين بتمويل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل ليختنشتاين على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل جمهورية كوريا وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد صن (جمهورية كوريا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على تبوءكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. واسمحوا لي أيضا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة العامة بشأن عمل مكافحة الإرهاب. ونرى أن جلسة اليوم تتيح فرصة قيمة للعضوية الأوسع للأمم المتحدة للتعبير عن آرائها حول موضوع يكتسي أهمية بالغة.

مر أكثر من عام على أعمال الإرهاب الرهيبة لأيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومنذ ذلك الوقت، وإذ تقف لجنة مكافحة الإرهاب في طليعة الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، تحسن تحسنا كبيرا تصميم المجتمع الدولي واستعداده. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن امتنان وفدي للسفير جيرمي غرينستوك على قيادته الممتازة لعمل لجنة مكافحة الإرهاب. كما نعبر عن امتناننا لفريقه في بعثة المملكة المتحدة وكذلك للخبراء المستقلين وموظفي الأمانة العامة على جهودهم المتفانية.

لقد سجلنا تقدما هاما بعد اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي أرسى خريطة شاملة لمكافحة الإرهاب. وقد أدى العمل المتضافر الذي اتخذته المجتمع الدولي إلى تفكيك شبكات إرهابية عديدة وتمزيق أوصال قنوات دعمها المالي. وفي هذا المسعى المشترك، من الجدير بالذكر أن المشاركة والتعاون العالميين يتسمان بالاتساق والانتشار، الأمر الذي يتجلى في أن أكثر من ١٧٠ دولة قدمت تقاريرها إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن الخطوات المتخذة. بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).



بصفة خاصة على المداولات ذات الصلة التي تجريها الجمعية العامة.

وبما أن خطر الإرهاب على الصعيد العالمي لم يتم استتصاله تماماً بعد، كما يتجلى في التقرير الذي صدر مؤخراً عن فريق الرصد التابع للأمم المتحدة، فإن وفدي يرى أن يظل المجتمع الدولي متمسكاً باليقظة الكاملة إزاء هذه المخاطر، مهتدياً بالتوجيه الذي توفره اللجنة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجدداً التزام جمهورية كوريا الذي لا يتحول بمحاربة آفة الإرهاب على نحو فعال وشامل ومستمر. كما نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لولاية اللجنة في تمكين جميع الدول من توسيع نطاق قدرتها على مكافحة الإرهاب واستعدادها لمكافحته على جميع الجبهات.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الودية التي وجهها لي. المتكلم التالي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا لي في البداية بأن أهنيكم يا سيدي وجميع أعضاء وفدكم الآخرين على تبوئكم رئاسة المجلس. ولعلي أؤكد لكم أيضاً تعاوننا الكامل معكم في الاضطلاع بواجباتكم. كما أرحي التهاني أيضاً لسلفكم السفير تافروف على إدارته الممتازة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي كذلك بأن أشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة التي توافقت في الواقع انقضاء عام على أول اجتماع عقدته لجنة مكافحة الإرهاب. إذ يتيح لنا اجتماع اليوم الفرصة لإبلاغ أعضاء المجلس بالتدابير التي اتخذتها تونس لمكافحة التهديد الجسيم الذي يشكله الإرهاب الدولي. ولكني أود أولاً أن أنضم إلى من سبقوني بالكلام في الإعراب عن تقديري للجهود المتصلة التي يبذلها في هذا

الإرهاب وبقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، وقد وقعنا عليهما بالفعل.

كذلك تواصل جمهورية كوريا مشاركتها النشطة في المنتديات الإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وضمن سياق هذه المساعي الإقليمية، استضافت حكومتي بالاشتراك مع حكومتي اليابان وسنغافورة حلقة العمل الثانية عن منع الإرهاب التي عقدها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وذلك في طوكيو يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وعرضنا في تلك المناسبة، في جملة أمور، تدابير مكافحة الإرهاب الناجحة المتخذة خلال مسابقة كأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم في كوريا واليابان، والتي من شأنها أن تسهم في تحديد أفضل الممارسات في إدارة الأنشطة الدولية الرئيسية.

أما في جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، فإن حكومتي تعلق أهمية كبيرة على متابعة مبادرات فرقة العمل للإجراءات المالية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وترجو أن تنضم لعضوية تلك الهيئة لدى زيادة عدد أعضائها.

وإذ تستشرف لجنة مكافحة الإرهاب العام الثاني من عملها، نرى من المفيد إيجاد طرق لنشر إنجازات هذه اللجنة في الحرب على الإرهاب الدولي على نطاق أوسع. إذ يمكن لخبرة اللجنة ودرايتها الفنية المستندتين إلى استعراضاتها المتعمقة للتقارير الوطنية، وهي تشمل جميع أركان المعمورة تقريباً، أن تمثل أفضل مصدر للمعرفة فيما يتعلق بمساعيها المشتركة لإزالة التهديدات التي يشكلها الإرهاب. وبالنظر إلى عدم اكتمال النظام القانوني الدولي بعد في هذا الميدان، فإن ما تحدده اللجنة من مواطن القوة والانتكاسات وأنماط التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب من شأنه أن يعود بالنفع

وقد شددت تونس خلال فترة عملها بالجلس على ضرورة ضمان الحد الأقصى من الشفافية في أعمال اللجنة. كما حثنا على تقديم المساعدة الفنية للدول تمكيناً لها من تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ونادينا بالتمثيل الجغرافي العادل في انتقاء الخبراء للعمل مع اللجنة. وهانحن بعد عام ننوّه مع عظيم الارتياح بأن اللجنة ماضية بعزم في هذا الاتجاه.

ونحن ممتنون في هذا الصدد للسير جيرمي غرينستوك لتنظيمه هذه الجلسات الإعلامية الدورية مع الدول غير الأعضاء. كما يسرنا ازدياد تعاون اللجنة مع المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك استمرار جهودهما للحصول على التمويل والدعم التقني المتخصص.

(تكلم بالانكليزية)

وأود في الختام أنؤكد نقطتين يهمان وفدي بالغ الأهمية، أولهما، أن الاستراتيجية الشاملة لمنع ومكافحة الإرهاب ينبغي ألا تمس بحق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير أو كفاح الشعوب المشروع ضد الاحتلال الأجنبي والاستعماري. ومن المهم عدم الخلط بين الحقوق التي يعترف بها ويحميها كل من الميثاق والقانون الدولي وبين أعمال الإرهاب التي تستهدف السكان المدنيين. ومن شأن وضع تعريف واضح تتفق عليه جميع الدول أن يساعد بالقطع في تحاشي ذلك الخلط.

والنقطة الثانية، أن الكفاح ضد الإرهاب يقضي أن نقضي على أسبابه الجذرية. ومن هنا، فمن الضروري مواجهة كل مظاهر الفقر والتخلف أينما وجدت والعمل بإصرار على القضاء على أسباب الإحباط والحرمان وحل القضايا الرئيسية المعلقة حتى لا تستغلها الجماعات الإرهابية الراغبة في زعزعة الاستقرار الدولي.

الصدد السير جيرمي غرينستوك، ونواب رئيس اللجنة، وممثلو أعضاء اللجنة الآخرون، وخبراء الأمانة العامة وموظفوها.

وتعرب تونس، التي كانت من أوائل الدول التي حذرت من أخطار الإرهاب، عن التزامها الراسخ بمواصلة العمل على تعزيز التعاون الرامي إلى تحقيق الفعالية في مكافحة هذه الآفة والقضاء عليها في نهاية المطاف. لذلك فإن تونس، زيادة على سياستها الوطنية المتعددة الأبعاد، والشاملة في مكافحة الإرهاب، قد وقعت اتفاقات ثنائية مع ٣٠ بلداً، بهدف تعزيز تعاونها مع تلك البلدان في المجالات القانونية والأمنية. علاوة على ذلك، فقد انضمت تونس إلى الاتفاقات الإقليمية التي اعتمدها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ المتعلقة بمسائل محددة متعلقة بالإرهاب.

وقد قامت تونس أيضاً بمبادرات كثيرة. ومن هذه المبادرات الدعوة التي وجهها الرئيس بن علي، رئيس الجمهورية، لعقد مؤتمر دولي يرسى معايير موحدة لمدونة سلوكية تلتزم بها كافة الدول. ومن شأن ذلك أن يساعد على البدء في حوار متسم بالمسؤولية، يتجنب ازدواجية المعايير في الصراعات الإقليمية، ويخفف من وطأة مشاعر الحرمان والقهر التي تعاني منها شعوب كثيرة.

وقد شاركت تونس إبان عضويتها في المجلس بهمة في صياغة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد قدمنا إلى لجنة مكافحة الإرهاب امثالاً لهذا القرار تقريرين يتناولان التدابير المتخذة في هذا الصدد، وما زلنا على استعداد للاستجابة لأي طلبات تصلنا من اللجنة. علاوة على ذلك فقد قدم بلدي دعماً فعالاً للجنة، ولا سيما بتسمية خبير في قانون مكافحة الإرهاب.

كما أوضح رئيس اللجنة صباح هذا اليوم، فإن المرحلة الثانية من استعراض التقارير الوطنية وغيرها جارية الآن. ونحن نحث الدول التي لم تقدم تقريراً أولاً أو تقريراً تالياً على أن تبادر إلى ذلك.

ومع هذا، يؤكد الاتحاد الأوروبي أن الامتثال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا يتم بمجرد تقديم التقارير. وعلينا أن نتجاوز الكلمات إذا كان المراد أن نجح في سعيينا إلى القضاء على الإرهاب. فمن الضروري إذن أن ينفذ القرار بالكامل باتخاذ التدابير القانونية والعملية اللازمة للتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وينبغي كما سمعنا مراراً، ألا توجد حلقات ضعيفة في السلسلة. والاتحاد الأوروبي يتفق تماماً على مساعدة البلدان الثالثة ومن ثم ييّد استعداده لذلك. والنطاق يتسع لمزيد من المساعدة، ونحن نحث المحتاجين إلى المساعدة على أن يتقدموا بطلبات محددة في هذا الصدد. ويرد عرض بمجلد لبرامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة على موقع اللجنة بالشبكة العالمية.

وعلاوة على هذا يواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جهوده لمساعدة البلدان الثالثة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن بسبيلنا إلى تحديد عدد من البلدان للتعاون معها في استهلال مشاريع رائدة. وستقوم هذه المساعدة على تقييم الاحتياجات التي نتعاون بشأنها مع اللجنة تعاوناً وثيقاً للغاية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية التنسيق الفعال والكافي بين المانحين لتلافي ازدواجية العمل.

ومن ثم فالاتحاد الأوروبي يزمع إحراز تقدم في سبيل إدراج مكافحة الإرهاب في كل جوانب دعم دور السياسة المشتركة الخارجية والأمنية في هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، إدراج بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقات الاتحاد مع البلدان الثالثة والتركيز بمزيد من الحدة على الحوار السياسي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرقيقة الموجهة لشخصي.

والتكلم التالي في قائمتي ممثلة الدانمرك. فأدعوها لاتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيائها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة فضلاً عن آيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، ووفدكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بالتعاون الكامل معكم في أداء مهامكم الجسام.

والاتحاد الأوروبي يرحب مرة أخرى باستعراض عمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تأييده القوي لعمل اللجنة وجهودها الرامية إلى إسباغ الشفافية على أنشطتها بقدر الإمكان. ونثني بالمثل على الجهد الهائل الذي يبذله أعضاء اللجنة وخبرائها والأمانة العامة لمعالجة وتحليل الكم الهائل من المعلومات المقدمة في التقارير.

وتظل مكافحة الإرهاب أولوية مطلقة للاتحاد الأوروبي. ونحن نسلم في هذا الصدد بالدور المحوري للأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب، ونظل على التزامنا التام بأوثق وأتم قدر من التعاون مع اللجنة بالروح المشار إليها في الفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة الدانمرك على كلماتها الرقيقة الموجهة لشخصي.

والتكلم التالي في قائمتي ممثل باكستان. فأدعوه إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن نراكم، سيدي، تتولون رئاسة مجلس الأمن في هذه الفترة الحرجة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، بل والحرجة بالنسبة للأمم المتحدة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير ستيفان تافروف، سلفكم، على قيادته الماهرة والممتازة للمجلس في الشهر الماضي. وفي هذه المناسبة، يعرب وفد باكستان عن تقديره العالي للسفير جيرمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، وإلى نائب رئيس اللجنة وخبرائها على جهودهم التي بذلوها خلال السنة الماضية. ونتمنى لهم دوام النجاح في المستقبل.

إن مناقشة موضوع التهديدات الموجهة إلى السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية مناقشة هامة وحسنة التوقيت. والهجمات الإرهابية التي وقعت في أيلول/سبتمبر من السنة الماضية وأحدثت كارثة، قد عبأت المجتمع الدولي ليشن حملة شاملة على الإرهاب.

وقد أسهم مجلس الأمن إسهاما كبيرا في هذه الحملة، بما في ذلك من خلال سلسلة من القرارات التي اعتمدها - القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١) الذي يطلب إلى جميع الدول أن تعمل معا على أن يقدم للعدالة "مرتكبو ومنظمو ومؤيدو" الفظائع التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر؛ والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي مرت في هذا الأسبوع سنة تقريبا على اعتماده، والذي استهدف قطع خطوط الإمداد - المالي والعسكري والسوقي - عن الإرهابيين؛ والقرار ١٣٧٧ (٢٠٠١) الذي يطلب إلى جميع الدول القضاء على آفة

مع البلدان الثالثة، وعلى التعزيز النشط للتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

والاتحاد الأوروبي يؤيد تقرير فريق السياسات العامل المعني بالأمم المتحدة والإرهاب. ونؤكد أن على منظومة الأمم المتحدة ككل أن تواصل تأكيد استعدادها للمساعدة في تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب وخاصة جهود لجنة مكافحة الإرهاب.

ويواصل الاتحاد الأوروبي الحث على سرعة التوقيع والتصديق على جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب الإثني عشرة، وخاصة الاتفاقية المتعلقة بتمويل الإرهاب. ونحن في ذلك السياق نحيط علما بمقترحات الأمين العام لتعزيز فرع مكافحة الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة. ويظل الاتحاد الأوروبي على التزامه بالانتهاء من العمل في وضع مشروع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تبذل جهودنا الرامية إلى وضع صكوك فعالة لمكافحة الإرهاب مع مراعاة سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلمنا أن نحذر الوقوع في شرك الرد على الهجمات الإرهابية بتقويض قيمنا الديمقراطية. ولذا، فنحن نشيد بالصلة التي أقامتها اللجنة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وختاماً، فالحرب ضد الإرهاب تتطلب اتباع نهج شامل وأدوات فعالة للتعاون القانوني. ولا يمكن الفوز في هذه المعركة إلا من خلال تعاون دولي قوي ومستمر. ويظل للأمم المتحدة، وبالأخص لجنة مكافحة الإرهاب، الدور الحاسم في ذلك الصدد، والاتحاد الأوروبي يبحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على إبداء التزامها التام بهذه القضية الهامة.

اقتصادي وإتاحة فرص للعمل، سيساعد أيضا على بسط نفوذ وسلطة الحكومة في كابل على كل أفغانستان.

وحتى في أثناء عمل المجتمع الدولي على توطيد السلم والأمن وإنعاش النشاط الاقتصادي في أفغانستان، لا ينبغي إغفال الحاجة إلى دعم باكستان في جهودها المتعددة لمكافحة الإرهاب. فكما ذكر الرئيس مشرف في الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر:

”إن باكستان في طليعة الكفاح ضد الإرهاب. وقد قدمنا تضحيات كبيرة في هذه الحرب. واعترضنا تسرب القاعدة إلى داخل باكستان. واعتقلنا الأجانب المشتبه فيهم الذين وجدناهم في بلدنا وأبلغنا عنهم. ونحن مصممون على ألا ندع أحدا يستخدم أرضنا لأعمال إرهابية داخل باكستان أو خارجها“.

ولا تزال باكستان تقوم بعمليات واسعة على حدودها الغربية تشمل عددا كبيرا من قواتها العسكرية وشبه العسكرية لاعتراض تسلل القاعدة، في الوقت الذي تضطلع فيه قوات التحالف بعمليات متزامنة على الجانب الآخر من خط دوران.

وتنخرط وكالات الحكومة الباكستانية بنفس القوة في عملية واسعة لإلقاء القبض على إرهابيي القاعدة وغيرهم من الذين ربما تسللوا إلى داخل باكستان. وقد اكتُشِف بعضهم في مناطق الحدود، بينما وجد آخرون مختبئين في مدننا. وأثبتت عملية الاستخبارات والشرطة أنها ناجحة للغاية، ونتج عنها إلقاء القبض على بعض كبار قادة القاعدة. ونحن واثقون من إحراز مزيد من النجاح ومن النجاح النهائي في إلقاء القبض على أي بقايا من أعضاء القاعدة الفارين.

الإرهاب؛ والقرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) الذي يستهدف القاعدة والطالبان.

وقد تشكل سريعا في الميدان تحالف دولي وشن حربا ناجحة على تنظيم القاعدة الإرهابي في أفغانستان وأماكن أخرى. وبعد سنة تقريبا دمرت القاعدة بالفعل تقريرا، والحكومة التي آوت ووفرت الحماية لهؤلاء الإرهابيين قد أخرجت من السلطة. وعملية بون، التي كملها مؤتمر طوكيو، فتحت الطريق لتتصيب حكومة نيايية في كابل، بقيادة الرئيس حامد قرضاي، ولإصلاح وتعمير أفغانستان.

ومع ذلك، فإن الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان لم تكسب تماما بعد. فقوات التحالف ما زالت تطارد بقايا القاعدة في جبال ووديان أفغانستان. وعملية التنظيف النهائية هذه من المرجح أن تكون شاقة وأن تستغرق وقتا. وفي هذه الأثناء لا يستطيع المجتمع الدولي، الذي نظم نفسه في أفغانستان بصورة تبعث الإعجاب بقيادة الأمين العام ومثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، أن يتراخى عن مهمته. إذ لا يزال الأمن معرضا للخطر في أفغانستان، من شتى المصادر بما في ذلك المنافسات القبلية والإقليمية والسعي إلى الحصول على السلطة والنفوذ. ولا تزال باكستان ترى أنه ينبغي للمجتمع الدولي نشر مزيد من القوات وتحته على ذلك، وخاصة في المراكز الإقليمية، كوسيلة لتوطيد السلم والأمن في أفغانستان وضمان أن يكون حكم الرئيس قرضاي ساريا على البلد بأسره. وعدم العمل في الوقت المناسب لتوطيد الأمن في أفغانستان يمكن أن يتضح أنه مكلف جدا في المستقبل.

ومما له نفس الأهمية البدء في ذات الوقت في عملية إصلاح وتعمير أفغانستان تحت رعاية حكومة الرئيس قرضاي. فإن ذلك بصرف النظر عن إحداث إنعاش

وحملتنا على الإرهاب والتطرف جزء من جهد حكومة الرئيس مشرف لتحقيق رؤية مؤسسننا، القائد الأعظم محمد علي جناح، لظهور باكستان كدولة إسلامية ديمقراطية حديثة ومتسامحة. وقد دفعت حكومة الرئيس مشرف البلد تجاه هذه الرؤية، بإدخال إصلاحات اجتماعية اقتصادية شاملة وإعادة تشكيل نظام حكمنا، من خلال جملة أمور منها ممارسة الديمقراطية على مستوى القواعد الشعبية، وتمكين المرأة وبرنامج طموح لتنمية الموارد البشرية، يشمل التعليم.

وإذ نخطو نحو مرحلة إكمال عملية البعث الديمقراطي بإجراء انتخابات للجمعية الوطنية والمجالس الإقليمية في باكستان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر - بعد ستة أيام من الآن - نأمل ونتوقع أن يواصل أصدقائنا في المجتمع الدولي دعمهم لمسعى باكستان الشامل إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية السريعة وبذلك تحقيق تطلعات شعبنا إلى السلام والأمن والازدهار.

ويجب على المجلس أن يعلم أن قدرة باكستان على دعم الكفاح الدولي ضد الإرهاب - وتطلعاتنا نحو السلام والأمن - يمكن أن تضعف كثيرا بالتهديد العسكري لباكستان من جارتنا الشرقية. فهذه الجارة، في إساءة للتعليل العقلي لحملة مكافحة الإرهاب، قد نشرت مليون جندي على حدود باكستان وعلى طول خط المراقبة في كشمير. فقد هددت مرارا وتكرارا باستخدام القوة ضد باكستان. وترفض التخفيض المتبادل للقوات؛ وترفض الحوار الثنائي الطرف؛ وترفض وساطة طرف ثالث؛ وترفض مساعي الأمين العام الحميدة؛ وترفض إنهاء قمعها العسكري لشعب جامو وكشمير مبررة موقفها هذا بتشويه هذا الكفاح النبيل من أجل الحرية وتصويره على أنه إرهاب عابر للحدود.

ويُتوقع من الإرهابيين عندما يحاصرون أن يسعوا إلى الانتقام والثأر. وفي الحرب على الإرهاب، لم تصبح باكستان المقاتل الأممي فحسب، ولكن أيضا الهدف الأممي للإرهابيين. وليجذب الإرهابيون دعاية واسعة لأعمال انتقامهم وعنفهم، ركزوا على مهاجمة الأجانب، وكذلك على أفراد الجماعة المسيحية الباكستانية. وإننا ندين تلك الهجمات ونأسف لها وندين ما نتج عنها من فقدان في الأرواح البريئة ونأسف له. غير أن مهاجمة الإرهابيين للأبرياء و"الأهداف الضعيفة" دلالة على أن قدراتهم قد أضعفت بصورة شديدة للغاية. وباكستان مصممة على مواصلة العملية حتى إحراز النجاح الكامل في القضاء على الإرهابيين وإزالتهم من الوجود.

ومن دواعي الأسف أننا في بعض أحداث الإرهاب الأخيرة في باكستان، وجدنا بعض الأسباب للاشتباه في أن هناك وكالات خارجية غير القاعدة ربما كانت مسؤولة عن تلك الأعمال الإرهابية.

ففي صباح هذا اليوم ذاته كان هناك هجوم من رجال مسلحين على مدرسة البنات الإسلامية في لاهور وهجوم آخر على مستشفى مسيحي في بانو، في شمال غربي باكستان. ومن حسن الطالع أنه لم تكن هناك إصابات في الهجوم الذي وقع في بانو.

وتسعى حكومة باكستان إلى تنظيف البركة التي يمكن أن يعيش فيها المتطرفون والإرهابيون. فعن طريق التقارير المفصلة التي قدمتها باكستان إلى لجنة مكافحة الإرهاب بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يعلم مجلس الأمن بالتدابير الواسعة من قانونية وإدارية وأخرى متعلقة بالعمليات اعتمدها حكومة باكستان لإلقاء القبض على جميع المظاهر المحلية للإرهاب والتطرف في باكستان والقضاء عليها.

وقد اقترح رئيس باكستان، كخطوة أولى، أن تعتمد الجمعية العامة إعلاناً بشأن التفاهم الديني والثقافي والوثام والتعاون.

وتعمل محاولة مساواة الإسلام والمسلمين بالإرهاب على تفاقم التمييز ضد الأقليات المسلمة والشعوب المسلمة في مختلف أنحاء العالم. وما لم يجر عكس هذا الاتجاه فإنه قد يسفر عن ظاهرة إرهاب أخرى تستمر لمدة طويلة: أي البرامج المنظمة ضد الأقليات والشعوب المضطهدة كتلك التي شهدتها العالم ضد المسلمين في غوجارات في وقت سابق من هذا العام.

وحتى في الوقت الذي نتخذ فيه تدابير عملية وقانونية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يستهل إجراءات شاملة وفعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. فالإرهاب غالباً ما ينشأ عن ظلم سياسي واقتصادي؛ وعن احتلال أجنبي وعن قمع الشعوب؛ وعن النزاعات والصراعات المتأججة بين الأمم؛ وعن الحرمان الاقتصادي والفقر، الذي يوفر ميداناً خصباً يزدهر فيه التعصب. ولذلك، فإن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن للقضاء على تهديدات الإرهابيين يجب أن تشمل على مسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، لا سيما من خلال التشجيع على إيجاد حلول عادلة وسلمية للصراعات والتزاعات وتحقيق الرخاء لجميع الشعوب.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل باكستان على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جورجيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أداميا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية):** تمثل جلسة اليوم أهمية خاصة لبلدي لأن هذه هي أول مرة نتكلم فيها أمام مجلس الأمن منذ أن انضمنا إلى التحالف العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بأعضاء

الكشميريون يكافحون لممارسة حقهم في تقرير المصير، كما وعدهم مجلس الأمن في عدد من قراراته. ويجب أن تنفذ قرارات مجلس الأمن هذه بأمانة.

ولكي تكفل الحرب على الإرهاب بنهاية ناجحة، من الحيوي كفالة عدم إساءة استخدامها بأي طريقة كانت من قبل أطراف معنية تريد أن تقمع الحق الأساسي للشعوب الخاضعة للاستعمار والاحتلال الأجنبي أو الهيمنة في أن تناضل من أجل حقها في تقرير المصير ونيل حريتها. وكما قال رئيس باكستان أيضاً في الجمعية العامة،

”لا يمكن استخدام أعمال الإرهاب التي يرتكبها أفراد أو جماعات كمبرر لترح الصفه الشرعية عن الكفاح العادل لشعب ما من أجل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، كما أنه لا يمكن أن يستخدم لتبرير إرهاب الدولة“.

ويوجد خطر آخر، أقل وضوحاً، يهدد اختتام حملة مكافحة الإرهاب بنجاح - وهو إثارة صدام عن غير قصد بين الأديان والثقافات. من الواضح، أن بعض الدوائر لها مصلحة في استخدام الحرب على الإرهاب كآلية لنشر الكراهية ضد الإسلام والمسلمين. وبعض هؤلاء قريبون منا. ولكن دعونا نتذكر أن للإرهاب تاريخاً؛ ولكن ليس له دين أو عقيدة. وقد قال الرئيس مشرف في خطابه أمام الجمعية العامة:

”في عالم متعولم، ينبغي أن يكون التنوع الديني والثقافي آلية لإبداعية ودينامية مكملية، لا مبرراً لمواجهة عقائدية أو سياسية جديدة“.

إن غشاوة الشك والجهل المتبادلين بين الغرب والإسلام الأمر الذي أصبح واضحاً جداً في العام الماضي، لا يمكن إزالتها إلا من خلال حوار مفتوح وأمين ومستمر.

المعادية لجورجيا، التي تثيرها وسائط الإعلام الروسية باستمرار، يتأجج باقحام جورجيا بأنها لا تحارب الإرهابيين، ولكن الأسوأ بأنها تتغاضى عنهم.

اعذري يا سيادة الرئيس، ولكن يتعين عليّ أن أقول إنه يبدو أحيانا أن أجزاء بأكملها من ميثاق الأمم المتحدة التي حددت وظائف مجلس الأمن مفقودة من ذاكرة صانعي القرار الروس.

ولتقدم صورة موضوعية عن الأحداث ولتبيد أية شكوك، سألجأ إلى الحقائق المجردة. تمشيا مع التزاماتنا بقمع ومنع الأعمال الإرهابية بموجب اتفاقيات مكافحة الإرهاب وبموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ابتدأنا وأكملنا عملية لمكافحة الإرهابيين والجرمين في ممر بانكيسي غورغ في جورجيا. وهذه العملية، التي امتدحتها وزارة الخارجية الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ما كان يتسنى القيام بها بدون مساعدة حاسمة من الولايات المتحدة. وقد أعدنا بالفعل السيطرة الكاملة على المنطقة، وبوسعنا أن نقول إنه لا يوجد في غورغ محاربون شيشان أو أشخاص يشبه في أنهم إرهابيون أو مرتزقة. وقد تم احتجاز ٤١ شخصا، وقتل محاربين أثناء العملية.

لقد أوفينا بالتزامنا. وكما قال رئيس جورجيا، إن مشكلة بانكيسي لم تعد قائمة. وقد قمنا بالفعل بدعوة مراقبين دوليين إلى التحقق من الوضع ونحن على استعداد لاستقبال ممثلين ومجموعات من أية دولة أو هيئة دولية أو منظمة مهتمة بالأمر لكفالة أقصى قدر من الشفافية بالنسبة للوضع هناك.

ولقد اتخذت الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه: إذ قام مؤخرا أعضاء الجمعية البرلمانية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بزيارة ممر بانكيسي غورغ وتحققوا من أنه تم إخلاؤه من أي مسلحين وأن الحكومة تسيطر على المنطقة سيطرة تامة.

مجلس الأمن على حشدتهم جهود المجتمع الدولي المنسقة ضد الإرهاب الدولي.

وأود أن أعرب عن دعمنا وتقديرنا للدور الرئيسي الذي قامت به لجنة مكافحة الإرهاب ورئيسها، السفير جيريمي غرينستوك. ونحن متفقون تماما مع الأهداف والمقاصد التي حددها الرئيس لفترة العمل القادمة.

وقد ألهم عمل اللجنة عملية استعراض للتشريعات المحلية في بلدي لمواءمتها مع التزاماتنا بموجب اتفاقيات مكافحة الإرهاب وبموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد وافقت مؤخرا حكومة جورجيا على مشروع قانون بشأن تعديل القانون الجنائي في جورجيا، وقدمته إلى البرلمان لاعتماده. ويجري أيضا استعراض التشريع المحلي المتعلق بالمنظمات الخيرية والإنسانية لمنع غسل الأموال وبالتالي تمويل الأعمال الإرهابية.

ونحن مسرورون بشكل خاص لأن لجنة مكافحة الإرهاب لا تزال تركز على تقديم المساعدة إلى الدول بتوقيات جيد وعلى بناء القدرات ليتسنى التصدي لتهديد الإرهاب في إطار القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا الصدد، نلاحظ أهمية إرسال بعثة تقييم إلى جورجيا.

إن الغرض من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) هو وضع إطار قانوني وسياسي لاضطلاع الدول بجهود تعاونية في عملية مكافحة الإرهاب الدولي. فهو يقدم الوسائل ويوجه لتحقيق الأهداف، وأية محاولة لتوسيع نطاقه في محاولة لاستغلاله لتحقيق ما يشتهي البعض من شأنها أن تقوض حجر الزاوية في القانون الدولي الحالي والنظام الدولي المستند إلى الميثاق.

واسمحوا لي أن أكون صريحا. ما هي القيمة الحقيقية لمداولاتنا والتزاماتنا التي قطعناها في هذا المجلس إذا كانت روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، تخضع بلدي يوميا للإرهاب والتخويف والتهديد بالعدوان؟ فلهيب المستيريا



ذلك اختباراً لالتزامات روسيا. لقد لجأ إيغور جيورغادزه إلى روسيا منذ سبع سنوات. ووجهت جورجيا والشرطة الجنائية الدولية طلبات عديدة لتسليمه كان مصيرها الرفض على أساس أن وكالات إنفاذ القانون الروسية لا يمكنها أن تعرف مكانه. كما أن النداء الذي وجهه الكونغرس في الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى سلطات الاتحاد الروسي لتسليم هذا الإرهابي إلى جورجيا، قد ذهب سدى. وفي الوقت نفسه، فإن جيورغادزه يشاهد كثيراً بصحبة أعضاء الاستخبارات الروسية والأجهزة الأمنية وكبار الضباط العسكريين، بل أصبح من المعالم شبه الدائمة في أجهزة الإعلام الروسية. كما سمح لجيورغادزه بأن يستخدم التلفاز الروسي والمنافذ الإعلامية المطبوعة للمطالبة بالإطاحة بحكومة جورجيا المنتخبة ديمقراطياً. وهذا الاستعمال المتكرر لأجهزة الإعلام الروسية من جانب مجرم وإرهابي دولي مطلوب، أمر غير مسبوق في عالم ما بعد الاتحاد السوفياتي. ومنذ يومين بالتحديد، ظهر مرة أخرى على شاشة التلفاز الرسمي الروسي، فيلبي أي مدى يمكن أن نتحمل المعايير المزدوجة من جانب دولة هي عضو دائم في مجلس الأمن ولها ثراء في التاريخ والثقافة يثير الإعجاب؟

وهنا، أود أن أسترعي انتباهكم إلى القضية الأشد إيلافا في العلاقات الجورجية - الروسية: وأعني بها الصراع في أبخازيا، جورجيا. فمن المعروف أن أبخازيا حققت نوعاً من الاستقلال على أساس الأمر الواقع بحكم المشاركة والمساعدة الكبيرة التي قدمت إليها من جانب القوات العسكرية الروسية والخدمات الخاصة. ما هو الموقف هنا؟ كل أعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بجورجيا يدركون أن الورقة الخاصة بتوزيع الاختصاصات الدستورية بين تبليسي وسوخومي - والتي درستها المجموعة خلال السنتين الماضيتين واتفق عليها مؤخراً - لم تقدم إلى الطرفين حتى الآن. والواقع، أن الورقة قد تأجلت مرة أخرى ولن تقدم في اجتماع المجموعة غداً مع ممثلي القيادة الانفصالية

وما زلنا نتهم بأننا ننتهك التزاماتنا. ويزعمون أننا تركنا مسلحين من الشيشان الذين قاموا بعد ذلك بالاشتباك مع القوات الروسية على مسافة ١٥٠ كيلومتراً من منطقة بانكيسي غورغ، أي في عمق الأراضي الروسية. إن توجيه اللوم إلى جورجيا عن هذه الأحداث لا أساس له. وكما يعلم الجميع، فإن الحدود بين جورجيا وروسيا لا يمكن للجورجيين حراستها وحدهم. وبالتالي، ربما كان من المعقول أن نسأل حرس الحدود الروسي والقوات العسكرية عن كيفية تحرك المجموعة المسلحة بغير عائق عبر الأراضي الروسية في اتجاه شيشنيا، ولم تُعترض إلا في آخر لحظة. إن منطقة بانكيسي غورغ التابعة لجورجيا هي قطاع من الأرض يسكنه مديون مسالمون. ولا يمكن أن نسمح باستعمال القوة المفرطة في بانكيسي، كما حدث في شيشنيا؛ لأن هذا سوف يعني امتداد الصراع إلى جورجيا. ولهذا استغرق الأمر وقتاً. ولكن، لا بد لي أن أكرر أنه ليس هناك مسلحون في غورغ.

ودعوني أكون واضحاً: الشيشان مواطنون روس، والصراع في شيشنيا هو مسألة داخلية تخص روسيا. وفي حقيقة الأمر، إن الرئيس شيفرنديزه كان أول من أيد وحدة أراضي روسيا. وفي عام ١٩٩٩، كان دفع المقاتلين الشيشان عمداً إلى دخول جورجيا يعتبر نجاحاً عسكرياً روسيا. والآن، وقد عاد مواطنو روسيا إلى بلدهم، نلأم نحن على انتهاك القواعد الدولية. أي منطق هو هذا؟ ما الذي تغير منذ ذلك الحين؟ هل يمكن أن يُعرف الإرهاب بشكل مختلف في كل مناسبة بالصورة التي تروق لروسيا؟ هل هذا يحدد أسلوب عمل روسيا كعضو في الائتلاف العالمي المناهض للإرهاب؟

ولا بد أن أذكر مثالا آخر على مثل هذا المنطق الغريب: تلك هي حالة أحد أكثر الإرهابيين الدوليين شهرة، وهو إيغور جيورغادزه - المطلوب اعتقاله على ذمة محاولات اغتيال عديدة تعرض لها الرئيس شيفرنديزه. ويمكن أن يكون

إلى أن الوضع في المنطقتين أوجد أرضاً خصبة للإرهاب والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة اللامشروع.

ومع ذلك، يجدونا الأمل في أن يسود حسن النية، فنحن فخورون بالعلاقات الودية بين الشعبين الجورجي والروسي. ولا نزال نسعى إلى الإبقاء على صداقتنا مع الشعب الروسي العظيم الذي يتحلى بالمساواة وبالاحترام المتبادل، وليس بالترويع والخذاع المستمر. لذلك، نناشد السلطات الروسية أن تتوقف عن القيام بأعمال إرهابية ضد دولة صديقة مجاورة، وضد شعبها وضد رئيسها. فأى عمل عسكري ضد بلدي سيخلف مضاعفات كارثية على منطقة القوقاز بأسرها. ونناشد مجلس الأمن ألا يسمح بذلك.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل جورجيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل يوغوسلافيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية):** في البداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنيكم على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أعرب لكم عن تقديرنا على عقد هذه الجلسة التي توفر فرصة لإجراء مناقشة عريضة بشأن مسألة تبعث على قلقنا جميعاً.

لقد أعرب الأمين العام ورئيس لجنة مكافحة الإرهاب ببلاغة في بداية المناقشة اليوم عن قلقهما، وأشارا إلى المسار الذي يتعين اتباعه في الجهود التي نبذلها لمكافحة الإرهاب في المستقبل. ونحن نشكرهما على ذلك.

لقد أكد مجلس الأمن تصميمه على مكافحة الإرهاب الدولي من خلال اتخاذ قرار بارز - القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) - الذي أصبح الأساس لأكبر ائتلاف دولي ممكن ضد الإرهاب.

وأصبحت لجنة مكافحة الإرهاب، وهي فريدة في اتساع نطاق ولايتها، بؤرة للعمل المناهض للإرهاب في

للأنجاز. ولا نستطيع إلا أن نعرب عن خيبة أملنا في هذا الصدد.

وبالنسبة لوادي كودوري، وهو جزء من أبخازيا، يمكننا أن نعلن بكل ثقة أن جورجيا قد اضطلعت بكل مسؤولياتها. وفضلاً عن ذلك، نطالب بالشفافية الكاملة في هذا الوادي، وندعو كل الأطراف المعنية - المنظمات الدولية وغيرها - إلى زيارة الوادي للتحقق. وهنا، لا بد أنؤكد أن أخطر التطورات تحصل حول منطقة الوادي في الوقت الراهن، حيث تفيد تقاريرنا المؤكدة أن العسكرين الأبخاز مع المرتقة الروس يتجمعون استعداداً لشن هجوم ضد المناطق التي تسيطر عليها جورجيا. إن الفشل الأخير لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في القيام بدوريات في الوادي نتيجة لعرقلة قوات حفظ السلام الروسية والجانب الأبخازي، إنما يؤكد أسوأ مخاوفنا من أنه في أي لحظة الآن - وأنا لا أبالغ - هذه القوات يمكن أن تقوم بعملية استفزاز تؤدي إلى استئناف الأعمال العسكرية.

وكنتم أتمنى أن أقف عند هذا الحد. ولكن لا بد أن أعبر عن قلقنا إزاء حقيقة أن ما يقرب من ٨٠ في المائة من سكان أبخازيا الانفصالية قد منحوا جنسية الاتحاد الروسي. وقد أدى هذا التطور في النهاية إلى موقف فريد، حيث نجد لروسيا أكثر من صفة: فهي الميسر لعملية السلام وحافظ السلام الوحيد في المنطقة الانفصالية، والأغلبية الساحقة من سكان هذه المنطقة مواطنون روس. ففي أي جانب يوجد الصراع، إذن؟ لم يعد الصراع في الجانب الأبخازي.

والحالة في منطقتي أبخازيا وتسكينافالي - جنوب أوسيتيا سابقاً - في جورجيا تراجعت لتصبح المنطقتان خارجتين على القانون حيث ترتكب فيهما انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وأعمال إرهابية أصبحت نمطاً عادياً للحياة. ونظام أبخازيا الانفصالي لطخ سمعته بالتطهير العرقي لغالبية السكان الجورجيين، فطرد ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة من أماكن سكنهم الدائم والبيانات التي بحوزتنا تشير بوضوح

المؤقتة في كوسوفو للتصدي لهذه المشكلات، ونتوقع من البعثة أن تواصل تحسين إجراءاتها في هذين المجالين. وتكرر حكومتي استعدادها، وفق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لتعزيز التعاون مع البعثة وقوة كوسوفو بغية منع وقمع أعمال الإرهاب.

وللأسف فإن الجريمة المنظمة، التي ثبت بوضوح ارتباطها الوثيق بالإرهاب، تنصدر قائمة المشكلات الحادة التي تؤثر على جنوب شرقي أوروبا.

إن يوغوسلافيا ملتزمة تماما بالتصدي لهذه القضية بالشكل الملائم. فعلى المستوى الوطني، اعتمدت يوغوسلافيا مؤخرا قوانين لمكافحة الجريمة المنظمة على صعيد الجمهورية الاتحادية وعلى صعيد جمهورية صربيا على حد سواء، ودخل قانون جديد لمنع غسل الأموال حيز النفاذ في يوغوسلافيا في تموز/يوليه هذا العام. وعلى الصعيد الدولي، صادقنا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها التكميلية، وكذلك اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل وتفتيش وضبط ومصادرة إيرادات الجريمة. وعلى الصعيد الإقليمي، نحن ملتزمون تماما بالتعامل مع هذه القضية في إطار عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، التي ترأسها يوغوسلافيا حاليا، وكذلك في إطار ميثاق تثبيت الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

وبلادي ملتزمة أيضا بمعظم المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب. فلقد صادقنا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب ووقعنا على اتفاقية تمييز المتفجرات والبلاستيكية بغرض كشفها والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وكلتا الاتفاقيتين معروضتان الآن على البرلمان في انتظار التصديق عليهما. وعلى الصعيد الثنائي، وقعت يوغوسلافيا معاهدات مع البوسنة والهرسك وسلوفينيا وكرواتيا فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمجرة غير القانونية. وتنخرط يوغوسلافيا إقليميا بشكل كامل في زيادة الوعي بخطير الإرهاب.

الأمم المتحدة. فهي توفر أداة فعالة لتنفيذ القرار وتمكن من استمرارية العمل الدولي في هذا الميدان، خاصة على أساس التعاون فيما بين الدول. وتؤيد يوغوسلافيا تماما عمل هذه اللجنة. كما نود الإعراب عن تقديرنا للقيادة البارزة والنشطة والملتزمة لرئيس اللجنة السير جيريمي غرينستوك.

لقد أثبتت منجزات مجلس الأمن في مكافحة هذا التهديد العالمي مرة أخرى أن الأمم المتحدة في مركز فريد يمكنها من أن تكون محفلا شرعيا للائتلاف الدولي المناهض للإرهاب، لأنها تستطيع ضمان قدرة أكبر عدد ممكن من الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمناهضة الإرهاب.

ولا يمكن كسب الحرب على الإرهاب من خلال التركيز فقط على آليات تستهدف القضاء على جماعات إرهابية فردية، لأن الإرهاب ليس ظاهرة منفردة. وبدلا من ذلك، ينبغي النظر إليها في السياق الذي تنشأ منه الأنشطة الإرهابية. وفي جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يجب أن تركز على الصورة الأكبر. وكما أعلن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب في تقريره الأخير، من الضروري للأمم المتحدة أن تعيد التأكيد على المقاصد الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، التي هدد الإرهاب جوهره. ولقد حددنا في هذا التقرير نقاطا وتوصيات معينة هامة تستحق اهتمام أعضاء الأمم المتحدة كأساس لمزيد من التعزيز لمشاركة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

ويسترعي القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الانتباه إلى "تزايد الأعمال الإرهابية بدافع من التعصب أو التطرف في مناطق مختلفة من العالم" ويطالب أيضا بمنع حركة الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية من خلال ضوابط فعالة على الحدود.

ولقد واجهت يوغوسلافيا التطرف وعمليات عبور الحدود غير المشروعة على حد سواء في إقليم كوسوفو وميتوهيا. ونحن نرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة

الصكوك الدولية المناهضة للإرهاب التي لم يصادق عليها من قبل، أو بدأت في عملية المصادقة عليها.

إن لدى لجنة مكافحة الإرهاب مهمة أساسية تتمثل في إقامة حوار بناء مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان اعتماد جميع الدول لتدابير فعالة لمنع واستئصال الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها. ويعتمد نجاح اللجنة على قدرتها على إجراء اتصالات مستمرة بين هذه المنظمة والدول الأعضاء فيها بغية تعزيز التعاون والمساعدة الحكومية الدولية وفيما بين المؤسسات في الحرب على الإرهاب.

ونحن الدول الأعضاء في مجموعة ريو نشمن فرصة عقد الحوار البناء التي أتاحها تقديم التقارير القطرية والنظر فيها. ونحن ندرك قيمة توصيات اللجنة، في حين نرحب، كما أشار السفير غرينستوك نفسه، بأن هذه الهيئة لا تمارس مهام قضائية ولا تسعى إلى إصدار أحكام على سلوك الدول.

وتلاحظ مجموعة ريو بارتياح تقديم أكثر من ٢٦١ تقريراً قطرياً، وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونحن نقدر العمل الممتاز للجنة، مما مكّنها من النظر، ببراعة مهنية وشفافية، في أكثرية هذه التقارير. ونلاحظ على وجه الخصوص التقدم المحرز في الجولة الثانية من تبادل الآراء.

ولقد لاحظنا أن مجموعة صغيرة من الدول لم تقدم بعد تقاريرها الأولية. وبينما ندرك أن بعض هذه الدول تواجه مشكلات هيكلية ربما جعلت من الصعب عليها أن تعد تقاريرها، فإننا نرى من الضروري أن تقدم هذه التقارير بأسرع ما يمكن. ولذا نحثها على الاتصال بخبراء اللجنة، وهم مستعدون لمساعدتها على تذليل أية صعوبات عملية تواجهها.

ونرحب بتقديم برنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوماً الخامسة في الوثيقة S/2002/1075. ونرحب بعزم اللجنة احتتام نظرها في الجولة الثانية من الرسائل قبل ٣١ كانون

ونحن نشارك بطبيعة الحال في حوار مع لجنة مكافحة الإرهاب. ولقد قدمت حكومتي التقريرين الأولي والتكميلي على حد سواء ونود اغتنام هذه الفرصة لنكرر استعدادنا للتعاون في المستقبل. ولكي تقدم بلادي إسهاماً كاملاً في مكافحة الإرهاب فإنها بحاجة إلى المساعدة الدولية، وستقدر ذلك كثيراً.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ.

**المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كوستاريكا.** أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد ستاغنو (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية):** يسرني أن أحاطب مجلس الأمن باسم الدول التسع عشرة الأعضاء في مجموعة ريو، أثناء النظر في التقرير الفصلي الرابع للجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأود أن أبدأ بشكر السير جيرمي غرينستوك، رئيس اللجنة، على عمله الممتاز على رأس هذه اللجنة، وعلى عرضه لتقريره صباح اليوم.

بعد انقضاء عام على الهجمات الإرهابية المؤسفة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تكرر مجموعة ريو بشكل قاطع إدانتها ورفضها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن الدول الأعضاء في المجموعة نؤيد بقوة جميع تدابير التعاون والتنسيق المعتمدة على الصعيد الدولي والإقليمي بغية مكافحة الإرهاب، على أساس الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وسيادة القانون والقانون الدولي الإنساني وغيرها من قواعد ومبادئ القانون الدولي العام.

ونحن الدول الأعضاء في مجموعة ريو ملتزمون التزاماً راسخاً بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فعندما كان ضرورياً، ومن أجل الامتثال الكامل للالتزامات المحددة في ذلك القرار، أعدت بلداننا تشريعات جديدة وصادقت على

الارتياح بتحدد المساعدة الثنائية، وكذلك المساعدة التقنية والتعاون المالي الذي تم عن طريق اللجنة.

وإضافة إلى ذلك، يجب أن نؤكد من جديد على قلقنا حيال الوضع المالي للجنة. ونرى من الضروري تخصيص اللجنة بموارد كافية لتنهض بأعمالها بشكل فعال.

ويدرك أعضاء مجموعة ريو أن مكافحة الإرهاب يجب أن تؤدي بنا إلى بناء مجتمعات أكثر انفتاحاً وتسامحاً. وإن مكافحة هذه الآفة يجب أن تعزز إقامة ثقافة حقيقية قوامها السلم والتسامح والتضامن. ويلتزم أعضاء مجموعة ريو التزاماً راسخاً بهذا الهدف.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل كوستاريكا على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد أبو الغيث (مصر):** مما لا شك فيه أن هناك اتفاقاً اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على أهمية العمل الدولي الجماعي لمكافحة الإرهاب ممّا يضمن قمع الأعمال الإرهابية ومحاصرة مرتكبيها ومنع الدعم المالي والمادي لهم. ولعل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المحزنة هي التي وجهت نظر العالم إلى حقيقة أنه لا بديل عن تعاون دولي شامل لمكافحة هذه الظاهرة التي لا تعرف حدوداً ولا تنتمي إلى دين ولا ثقافة، فمرتكبو الأعمال الإرهابية يأتون من كل دين وثقافة، وكذلك ضحاياهم.

كانت مصر من الدول التي تعرضت لظاهرة الإرهاب ووقعت ضحية أعمال إرهابية متعددة، مما فرض عليها تبني إجراءات وتدابير قانونية وأمنية مبكرة لمواجهة هذه الظاهرة. وقد أثبتت لنا التجربة أن مجابهة هذه الظاهرة، يجب ألا تقتصر على المنظور الأمني أو حتى السياسي، وإنما لا بد أن تشمل، إضافة إلى النواحي الأمنية والسياسية، النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وأيضاً مسائل

الأول/ديسمبر هذا العام وكذلك إعداد قائمة بالأعمال التي قامت بها منظمات دولية وإقليمية ودون إقليمية مختلفة.

ويسعدنا تصميم اللجنة على تحسين الاتصالات والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تهيئة روح إيجابية بين مختلف الجهود متعددة الأطراف الهادفة إلى مكافحة الإرهاب. ونذكر في هذا الصدد اعتماد الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب وذلك في الجمعية العامة الثانية والثلاثين لمنظمة الدول الأمريكية، واتخاذها للقرار المعني بحقوق الإنسان والإرهاب - القرار ١٩٠٦ (٣٢-٠/٠٢) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

بيد أننا لاحظنا أن المنظمات الإقليمية لا يمكنها أن تعمل إلا ضمن ولاياتها التشريعية ووفقاً لداستيرها. وفي هذا الإطار، فإن التعاون بين هذه المنظمات واللجنة ينبغي أن يتم بالامتثال الصارم لهذه الولايات. ومن الضروري أن تعتمد الدول التي تشكل مختلف السادات الإقليمية ودون الإقليمية إلى النظر في الدور الذي يمكن لكل منها أن تؤديه في مكافحة هذه الجريمة.

وقد لاحظنا تصميم لجنة مكافحة الإرهاب على مواصلة الاتصال الدائم مع المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويجب أن تدرك هذه اللجنة دائماً العلاقة المتبادلة بين مكافحة الإرهاب والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان.

ونحن، الدول الأعضاء في مجموعة ريو، ندرك أن مكافحة الإرهاب تعني التصدي للأوضاع الهيكلية التي تعزز الإرهاب. وانطلاقاً من هذا الرأي، نرى أنه من الضروري تحقيق الأهداف المكرسة في إعلان الألفية، المتمثلة فعلياً بخفض مستويات الفقر وتحسين الأوضاع الصحية، والإسكان، والتعليم، والديمقراطية في كل أنحاء العالم.

علاوة على ذلك، تُسر مجموعة ريو بزيادة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، لاحظنا مع

الحرب، أن نتنبّه إلى عناصر هامة يجب ألا تفوتنا، منها أن هذه الحرب تتطلب مشاركة كل المجتمع الدولي وليس بعض أطرافه فقط. كما أننا، وفي إطار هذه الجهود، يجب ألا نقع في أي فخ تنصبه لنا عناصر هذا الإرهاب الدولي، ألا وهو خلق مظاهر للتوتر أو الخلافات بين وحدات وأطراف هذا المجتمع الدولي، بل أن هذه الحرب يجب أن تتم من خلال الائتلاف الدولي العريض ووفقا للتشريعات الدولية المجمع عليها وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن والاتفاقات الدولية الأخرى.

ونؤمن بأن ما سبق ذكره يمثل نقطة هامة يجب أن نتحسّب جميعنا من خطرها وتأثيرها المخرب على جهودنا، وهي نقطة إشعال التوتر بين وحدات المجتمع الدولي.

إن مصر على ثقة بأن المنظمة الدولية، بما تشكّله من آلية فعالة تمثل الإرادة والشرعية الدولية، بإمكانها أن تضطلع بدور ريادي في مجال مكافحة الإرهاب. ومن ثم فإننا نتطلع باستمرار إلى قيام الأمم المتحدة بمسؤولياتها في هذا الشأن. وستواصل مصر التزاماتها بدعم جهود المنظمة الدولية والتعاون معها من أجل التوصل إلى إنجاح الجهد الجماعي لمكافحة الإرهاب الدولي وقمع شروره.

وتبقى كلمة أخيرة، وهي أننا يجب أن نعرب لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السير جيريمي غرينستوك، عن الشكر لأنه عمل بصبر وتصميم ومصادقية كاملة لتنفيذ أعمال ومبادئ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبدون أي مشاكل أو توترات مما أوصلنا إلى هذه المرحلة من عملنا الدولي بنجاح ملموس. ونحن نعيد توجيه الشكر إليه.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر ممثل مصر على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي مثل الهند. أدعوه إلى شغب مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

حقوق الإنسان وذلك لضمان تحقيق نتائج ملموسة لمكافحة هذه الظاهرة الآثمة.

ولعل هذا ما يدعونا إلى النظر في التعامل مع ظاهرة الإرهاب الدولي بمنظور متكامل يضع في اعتباره تعدد أوجهها، مما يتطلب بحثا في أسبابها على تنوعها، وكذلك سبلا لمواجهتها مع تعددها.

وفي هذا السياق يجب ألا نخلط بين الإرهاب الذي نرفضه وندينه ونحاربه، وبين حق الدفاع الشرعي ضد الاحتلال الأجنبي وهو الدفاع الشرعي الذي يلتزم بضوابط تتفق مع مبادئ مقاومة العدوان والاحتلال واغتصاب الحقوق ومحاولة طمس الهوية، وهو حق مارسه المقاومة الشعبية في أوروبا والولايات المتحدة للتحرر من الاحتلال الأجنبي، كما مارسه شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لنيل استقلالها، وهو الحق الذي يؤكده القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات والإعلانات الصادرة عن المنظمة الدولية.

خلال العام الماضي، أثبتت الأمم المتحدة أنها أداة ناجحة لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. ومن هذا المنطلق فقد حرصت مصر على أن تكون من أوائل الدول المستجيبة لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، حيث قدمت تقريرين متكاملين إلى لجنة مكافحة الإرهاب المشكّلة لمتابعة تنفيذ القرار المذكور حول الإجراءات والتدابير التي تطبقها الحكومة المصرية في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الإطار أيضا، فقد أقر البرلمان المصري، في حزيران/يونيه الماضي، قانونا جديدا لمكافحة غسل الأموال مما يضمن تكامل إجراءات مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، ويتمشى مع المعايير الدولية الجديدة في هذا الشأن.

إن الحرب ضد الإرهاب الدولي وظواهره يجب أن تُحارب بكل قوة. إلا أنه من الهام أيضا، عند إدارة هذه

والتي واجهت هذا التحدي وحدها إلى الآن، تلقى الدعم والمواساة الآن. إنه يطلب منها أن تنضم إلى ائتلاف مكافحة هذه الآفة العالمية.

ونحن في الهند نعتقد أن الإرهاب عدو مشترك لجميع الشعوب والمعتقدات والأديان. فهو فوضى تسعى إلى تقويض النظام السلمي الديمقراطي التعاوني الذي تتطلع إلى تحقيقه معظم المجتمعات المدنية. وأعمال الإرهاب تسعى إلى إلحاق الضرر البدني والنفسي والاجتماعي والسياسي على نطاق يستهدف زعزعة استقرار المجتمعات وعرقلة وإبطاء إرساء السلام وتحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية والوئام الاجتماعي وبناء المؤسسات السياسية. ونعلم من التجربة أن المجتمعات التي تنسم بالانفتاح والليبرالية والديمقراطية بمجتمعات تتعرض للإرهاب بوجه خاص.

ولقد كانت الهند ضحية إرهاب عبر الحدود ترعاه دولة طيلة عقدين بثمان مروع بلغ عشرات الآلاف من الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم. والهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في مكان عبادة في غاندهيناغار، غوجارات، أودى بحياة أكثر من ٣٠ من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء وتسبب في إصابة مئات آخرين بجراح. وتصميم أبناء شعب ولاية جامو وكشمير على ممارسة حقهم الانتخابي في اختيار ممثليهم قد شوهته حملة ترويع وإرهاب يجري التحريض عليها من عبر الحدود. وقد استهدفت هذه الحملة هئية مناخ من الخوف وعدم الاستقرار على وجه خاص. ولكن، كما يتضح بجلاء في كل المجتمعات الديمقراطية، وكما تأكد بوضوح في هذه الحالة أيضا، فإن الخيار المفضل دائما هو اختيار ورقة الاقتراع بدلا من الرصاصة والتزامنا بالمحافظة على سيادة القانون لا يزال على حاله أيضا.

ويتصدى المجتمع الدولي للتحدي الجماعي الناجم عن الإرهاب ومسانديه من خلال قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. والحرب العالمية ضد الإرهاب جرى خوضها بنجاح حتى الآن ضد القاعدة أسفرت عن الإطاحة بنظام

**السيد نامبيار** (الهند) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نتقدم بأحر التهاني إليكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم النجاح في معالجة القضايا المعقدة التي تحتذب انتباه هذه الهيئة. ونود أن نغتني هذه الفرصة أيضا لكي نهني بلغاريا على العمل الذي أنجزته خلال شهر رئاستها الذي وافق ذكرى هجمات ١١ أيلول/سبتمبر والمناقشة العامة في الجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أهني إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي على انتخاب الجمعية العامة لها لعضوية المجلس في العام القادم.

ونثني على مبادرتكم، السيد الرئيس، بعقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس عن موضوع مناهضة الإرهاب، الذي يشكل الشغل الشاغل للمجتمع الدولي اليوم. وبعد انقضاء عام على كارثة ١١ أيلول/سبتمبر، تأتي هذه الجلسة في وقت ملائم لاستعراض التقدم المحرز في مساعيها المشتركة لاستئصال هذه الظاهرة من وسطنا وتقييم المزيد مما يجب الاضطلاع به في هذا الصدد.

وطيلة عقود خلت، ركز الإرهاب العالمي اهتمامه الآثم على بلدان كثيرة في مختلف أنحاء العالم تاركا في أعقابها الألم وحطام المأساة البشرية من خلال الاغتيال الغادر والفوضى الغافلة والتدمير العشوائي. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت هذه الظاهرة أكثر تفشيا وتنظيما وخضوعا لشبكات، إذ قامت من أنقاض الاستقطابات والانقسامات والصراعات التي ميزت فترة الحرب الباردة.

وقد كان تصدي المجتمع الدولي لهذا التحدي إلى عهد قريب تصديا عرضيا، يتميز أحيانا باللامبالاة ويتسم كثيرا بالرمزية. وربما كان السبب في ذلك هو الإحساس بالوقاية التي شعرت بها بعض المجتمعات من أسوأ تجليات هذه الظاهرة. وبدون مشاركتها الواعية وإرادتها وعزميتها السياسيتين، لم يكن من المستطاع لأي مناهضة للإرهاب أن تصبح واقعا عالميا. والدول التي كانت ضحية للإرهاب،

بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولكن هناك الكثير مما يجب القيام به قبل أن نستطيع القول إننا قد تمكنا من جعل القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) قرارا فعالا وعمليا بحق. ويعلم المجلس أنه حتى عندما صدّقت دول أعضاء على اتفاقيات أخرى لمكافحة الإرهاب كانت هناك أكثر من حالة من عدم الامتثال على نحو صارخ. ولم تتمكن الأمم المتحدة ولا الدول الأعضاء المتضررة أن تفعل الكثير حيال ذلك. ولهذا فإن إنفاذ المعاقبة على الانتهاكات تكتسب أهمية.

وأود أن أسترعي الاهتمام الخاص للمجلس إلى الفقرات الفرعية ٢ (ب) و (د) و (هـ)، و ٣ (أ) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فهي تناول ما أسميه الإرهاب عبر الوطني أو عبر الحدود. وهذه الفقرات الفرعية تفوض الأعضاء اتخاذ إجراءات لمنع التخطيط والتيسير الماليين للإرهاب الذي يستهدف دولاً أخرى. والفقرة الفرعية ٢ (هـ) تطالب الدول بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. وقد تقول الدول الأعضاء إنها تقيدت بنص هذه الأحكام، ولكن كيف ستعزو لجنة مكافحة الإرهاب أو مجلس الأمن أي شكوى لدولة عضو وقعت ضحية لمثل هذه الأعمال الإرهابية العابرة للحدود؟ وما هو الإجراء الذي يمكن اتخاذه ضد دولة عضو تنتهك هذه الأحكام؟

وثمة زخم متعاظم صوب التصديق على جميع الاتفاقيات القطاعية الاثني عشرة المتعلقة بالإرهاب. فقد أقدمت البلدان إما على تعزيز التشريعات القائمة للتصدي للإرهاب والمؤسسات والإجراءات والآليات لمكافحة تمويل الإرهاب، أو شرعت في إعدادها حيثما لم تكن متوفرة. ولا ينبغي التقليل من شأن هذه المنجزات. فالنهج الذي اعتمدته لجنة مكافحة الإرهاب حتى الآن في التماس المعلومات ثم امتحان البلدان بطريقة تشجعها على تفحص مواطن القصور في نظمها القانونية، حقق غرضا مفيدا.

لكن هناك بعض الأعمال التي ما زال يتعين القيام بها. فثمة بلدان لم تقدم حتى الآن أي تقرير، إما بسبب

الطالبان الرجعي الظلامي في أفغانستان. وبعث قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) رسالة واضحة لا لبس فيها مؤداها أن المجتمع العالمي لن يتحمل الإرهابيين أو مسانديهم بعد الآن، وأن المجتمع الدولي يصر على محاسبة مرتكبي الإرهاب والمخربين عليه، وأن العالم المتمدن لن يسمح بعد الآن بارتكاب هذه الأعمال بدون عقاب. وتؤيد الهند القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بلا تحفظ.

والآلام والمعاناة التي يتسبب فيها الإرهاب معروفة لنا. نحن نحارب هذا الإرهاب وسنواصل ذلك بتصميم وعزم لا يجيدان. وقد استفدنا دروساً قيّمة من هذه الفترة الفاجعة. ومن هذا المنطلق نود أن نشاطر مجلس الأمن بعض المقترحات التي نأمل أن تكون مفيدة في تنفيذ قرار مناهضة الإرهاب وفي قيام مجلس الأمن واللجنة بالتصدي على نحو أكثر فعالية لهذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين.

وتعمل لجنة مكافحة الإرهاب بلا كلل بغية تنسيق نهج دولي للتصدي للإرهاب الدولي. ونثني على السفير غرينستوك وزملائه في اللجنة، كما نثني على الخبراء الذين يساعدون على النهوض بأعمال اللجنة لعملهم الدؤوب ونتائجهم المثمرة. ونقدر أن رئيس اللجنة يعقد جلسات إحاطة إعلامية منتظمة للدول الأعضاء بشأن التقدم الذي أحرزته اللجنة في تنفيذ القرار.

وتستجيب الدول الأعضاء على وجه السرعة لهذا القرار استناداً إلى أن لجنة مكافحة الإرهاب تلقت أكثر من ١٧٠ تقريراً وطنياً في الجولة الأولى من التقارير، بينما قدم ٨٣ بلداً جولة ثانية من التقارير. وهذا يجسّد الأهمية التي يعلّقها الأعضاء على أعمال اللجنة والدعم الذي تحظى به من الجميع. وأود أن أكرر هنا التزام الهند الكامل بتنفيذ واجباتها بمقتضى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد قدمنا تقريرين حتى الآن.

وتتطلع لجنة مكافحة الإرهاب بأعمال حميدة في إقناع الدول الأعضاء باتخاذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى



واليوم، نفهم هذه المبادرة لعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن كلبنة جديدة في إطار الجهود الدولية الحثيثة التي يضطلع بها مجلسكم الموقر في مكافحة آفة الإرهاب.

لقد دأبت منظمة المؤتمر الإسلامي دوماً على إدانة الإرهاب، التزاماً منها بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية التي تعتنقها دولها الأعضاء، والنابعة من سماحة دينها وتراثها وتقاليدها الداعية إلى نبذ كافة أشكال الظلم والعدوان وعدم التسامح، وانطلاقاً من اقتناع المنظمة بالتوافق والإجماع الدوليين على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، والقضاء على مسبباته.

ومن هذا المنطلق، وبعد أن قامت القمة الإسلامية الثامنة المنعقدة في طهران سنة ١٩٩٧ بالتأكيد على إدانة الإسلام للإرهاب، تم وضع معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، التي أقرها المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته السادسة والعشرين المنعقدة في بوركيينا فاسو سنة ١٩٩٩.

وقد أكدت كافة المؤتمرات الوزارية المتعاقبة الالتزام بأحكام هذه المعاهدة، وخصوصاً المواد التي تدعو إلى الامتناع عن الشروع أو الاشتراك في التمويل، أو التحريض على دعم الإرهاب بأي شكل من الأشكال، فضلاً عن المواد التي تلزم الدول الأعضاء بعدم استخدام أراضيها كقاعدة لتدبير وتنظيم أعمال إرهابية.

كما أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة عقدوا اجتماعين طارئتين، الأول غداة الأحداث الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وعقد في الدوحة. وقد أكد الوزراء آنذاك أن الأحداث تتنافى ورسالة الإسلام السمحة، وطالبوا بعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، لتحديد خطة عمل لمواجهة الإرهاب. والثاني عقد في كوالالمبور بماليزيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أكدوا فيه على الحاجة الملحة لتعريف الإرهاب دولياً، كما أقرروا إنشاء لجنة وزارية مكلفة بموضوع مكافحة الإرهاب. وقد قام وزراء

افتقارها إلى القدرة على القيام بذلك، أو لأسباب أخرى. ووجود نهج تتبعه لجنة مكافحة الإرهاب لتقديم المساعدة التقنية، حيثما تطلب الأمر ذلك، قد يكون مفيداً في هذا السياق. وقد وردت أيضاً إشارات إلى احتمال وضع نهج إقليمي. وقد لا ينطبق ذلك على المناطق التي يكون فيها الإرهاب نابعا من داخل المنطقة.

لقد سبق لي أن أكدت مجدداً على أن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) يمثل حداً فاصلاً في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. ونرى أنه جهد طموح وحسن التوقيت من جانب مجلس الأمن في وفائه بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. وعلى المجلس أن يعمل بسرعة وحزم على تنفيذ قرار مكافحة الإرهاب دون خوف أو محاباة. وأهنيء المجلس على البداية الهادفة التي شرع فيها، وأود أنؤكد لكم أن المجلس ولجنته سيتمتعان بكامل دعم وفد بلادي في وفائهما بولايتهما.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): المتكلم الأخير المسجل على قائمتي لهذا المساء هو المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد لماني** (منظمة المؤتمر الإسلامي): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، من خلالكم لبلدكم الصديق. وكلنا ثقة بأن أعمال المجلس سوف تكلل بالنجاح تحت قيادتكم الحكيمة. كما أود أن أشكر معالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، على بيانه صباح اليوم، وكذلك السفير سير جيري غرينستوك رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على عرضه القيم والشروحات التي قدمها صباح اليوم عن الإنجازات الكبيرة والمهمة التي تقوم بها اللجنة التي يرأسها.

ما زالت حاضرة وحية في ذاكرتنا الجماعية. وهي تشكل هويتنا وسبب وجودنا. وتمنح حياتنا النور والسرور، وروائع الشعر والفنون الجميلة، وتفتح الباب أمام المعرفة والسمو. وهي أيضا تتفحص الجوانب المظلمة من الأشياء، وتستوضح الغموض والألغاز. وكلها مجتمعة، وبنفس القدر، جلبت للإنسانية الضوء والرقى والتمسك بالأخلاق“.

(تكلم بالعربية)

وفي الوقت الذي ندين فيه الإرهاب، فإننا أيضا نشجب المحاولات الرامية إلى طمس الفوارق الجلية بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب الخاضعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي.

إن تشبث دولنا وطلبها عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب، والتمييز بينه وبين حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، ولاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالقضاء نهائيا على الإرهاب بجميع صورته وأشكاله، لنابع من كون هذه الدول قد عانت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من الاحتلال، وتمكنت من تحقيق استقلالها وحريتها بعد نضالات مريرة دفعت ثمنها غاليا. ولا تزال مناطق كثيرة من عالمنا تعاني من آثار هذه الفترة الاستعمارية، فيما يخص ترسيم الحدود بين الدول. وبالتالي، لا نريد أن يوصف أي نضال مشروع لإنهاء الاحتلال بأنه إرهاب.

وختاما، علينا جميعا، وكأعضاء في الأسرة الدولية، أن نواصل المسيرة ضد الإرهاب، وألا نتعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة بمعايير مزدوجة، وأن يتم ذلك، وبشكل متواز، مع مواصلة دعم الحوار بين الحضارات، لنكون على مستوى المسؤولية، ولنتمكن من الوقوف في وجه المحاولات التي تعمل على خلق التباعد والقطيعة، وتغذية مشاعر الكراهية والبغضاء. وعلينا جميعا أن ندعم ركائز التعايش

خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، خلال اجتماعهم التنسيقي السنوي، على هامش أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، بعقد اجتماع في نيويورك يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ استكملوا خلاله تشكيل هذه اللجنة المفتوحة العضوية من الدول التالية: ماليزيا وقطر وإيران والسودان والمملكة العربية السعودية والجزائر وباكستان وسوريا ومصر والمغرب وفلسطين وجيبوتي وتونس وإندونيسيا.

وقد أعلنت الحكومة الجزائرية مشكورة عن استعدادها لاستضافة الاجتماع الوزاري الأول لهذه اللجنة خلال شهر شباط/فبراير القادم.

لقد اتخذ مجلسكم الموقر، وكذلك الجمعية العامة، جملة من القرارات الهامة الداعية إلى القضاء على الإرهاب، وتمكين هذه القرارات من وضع أرضية جادة لعمل دولي تحت راية الأمم المتحدة، لاتخاذ موقف موحد من الإرهاب ومن انتشار العمليات الإرهابية في مختلف أرجاء العالم وشيوع التطرف في مختلف معتقدات البشرية، ومن شأنه التأكيد على أن الإرهاب واحد وظاهرة غير مقصورة على شعب أو عرق أو دين.

إن المجتمع الدولي قائم على التعددية الثقافية والدينية والفكرية والفلسفية، ولا يجب أن تنال هذه التعددية من وحدة هذا المجتمع الدولي. وخير ما استشهد به في هذا الصدد ما قاله فخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك أمام المؤتمر العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وهو ما يلي:

(تكلم بالفرنسية)

”ما من شك في أن الثقافات لا تتطور كلها بنفس الوتيرة. فهي تصل إلى ذروتها ثم تبدأ في الانحدار. وهي تشهد فترات من النفوذ والتوسع، وتمر بأوقات تصمت فيها وتنكمش. ولكنها جميعا

أخذت مقاليد القيادة في كل من الاتحاد الأفريقي وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، محاولة تجميع الناس في جماعات إقليمية أوسع نطاقاً. كما أن هناك العديد من الآخرين، بيد أنني لاحظت أن الجزائر لم تشترك في هذه المناقشات ولكن يجب الاعتراف بما قامت به من مبادرات في الفترة الأخيرة.

وألاحظ أن بيانا أو بيانين في المناقشات، وهنا يتبادر إلى ذهني ليختشنتاين والاتحاد الأوروبي، قد ركزا على الحد الأدنى من المقتضيات وعلى مشكلة أضعف حلقات السلسلة، الأمر الذي أشارت إليه الترويج أيضاً هذا الصباح. ومرة أخرى أقول إن علينا أن ندرك أن أضعف الحلقات يكسر السلسلة برمتها وأن جهودنا هذه هي جهود عالمية. وهذا هو السبب في أن لجنة مناهضة الإرهاب قد ركزت قبل كل شيء على بناء القدرات. وسأعود إلى هذه النقطة مرة أخرى بعد ثوان، ولكنه من الأهمية بمكان أن ندرك أن أضعف الحلقات هي ضعف في الجهد المناهض للإرهاب وعامل كبير فيما تحاول لجنة مناهضة الإرهاب عمله.

هذا هو السبب في أهمية ووجوب جعل مناهضة الإرهاب مبسطة الإجراءات. وأعتقد أننا خلال فترتنا المقبلة سنأخذ في الاعتبار بشكل أعمق الترابط بين مناهضة الإرهاب ومجابهة صور أخرى من الجريمة الدولية المنظمة والحفاظة على الأمن بشئى الوسائل عبر أنشطة الأمم المتحدة برمتها. إلا أنه من المهم جدا أن تكون مناهضة الإرهاب منهجا دائما نقوم بتنفيذه في مجالات الأمن والتنمية ومكافحة الجريمة.

وأعتقد أن آخر مسألة هي التي أثارها الهند وهي في غاية الأهمية. وسوف نببحثها في لجنة مكافحة الإرهاب؛ ألا وهي إنفاذ القانون ووجوب العمل به. إن للدول الأعضاء الحق في إثارة هذه المسألة. ولم تتعرض في لجنة مكافحة الإرهاب لهذه المشكلة بعد إذ كان علينا أن نبدأ ببناء القدرات وبالتركيز في الفترة الأولى من وجود اللجنة على إيجاد الزخم السياسي. وفي هاتين الناحيتين نتحلى

وأسس الاحترام والتعاون بين الشعوب من أجل تحقيق السلام والتنمية.

وعلىنا جميعاً أن نوطد دعائم التعايش - أي الاحترام والتعاون فيما بين جميع الشعوب - بغية إحلال السلام وتحقيق التنمية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. وأدعو السير جيريمي غرينستوك، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب إلى الرد على الأسئلة والتعليقات التي أثّرت.

**السير جيريمي غرينستوك (تكلم بالانكليزية):** أود أن أدلي بتعليقات قليلة مختارة نقطتين جاءت في سياق البيانات المهمة التي أدلى بها بعد ظهر اليوم مركزة بوجه خاص على المسائل ذات الصلة المباشرة بلجنة مكافحة الإرهاب.

أوردت عدة وفود، وأعتقد أن وفد اليمن كان أول من تكلم بعد ظهر اليوم، أهمية الاتفاقيات الدولية الإثنتي عشرة ضد الإرهاب. ولقد رددت لجنة مكافحة الإرهاب الإشارة إلى تلك النقطة، إلا أن صلتها تزداد وثوقاً بمسألة إقرار التشريعات الصحيحة وتؤكد كل دولة عضو من أن تلك التشريعات تتفق والمعايير التي أوردتها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وإننا بحاجة إلى تذكير الناس مراراً بهذه النقطة وكذلك إلى جعل المنظمات الإقليمية والدولية تعالج هذه المسألة بقدر أكبر من الزخم ذلك لأنها أسرع الطرق وأوضحها إلى تطبيق معظم معايير القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وأود أيضاً، في معرض كلامي، أن أكرر شكري لوفود مجتمع الأمم المتحدة بنطاقها الواسع الذين نشطوا بصورة خاصة في مساعدة مناطقهم وتقديم المعونة وإذكاء الروح التي تتطلبها في التعاون بين الدول. ولقد ذكرت وفداً أو وفدين في كلمتي هذا الصباح. ولكني أود أن أشكر على وجه الخصوص استراليا التي اضطلعت بمهمة ضخمة في منطقة المحيط الهادئ والمنطقة الآسيوية، وكذلك الجزائر التي

أن نقوم بالتحليل وبتمهيد أرضية حالات خاصة. وأتمنى أنه قبل أن تنتهي فترة رئاسي للجنة أن نكون قد شرعنا في التركيز على هذه النواحي التي هي في حاجة إلى الاهتمام بها حقاً.

وأطلع، يا سيدي الرئيس، إلى الكلام مرة أخرى حين يراجع المجلس هذه المناقشات، وأعرب عن امتناني لكم على ترؤسكم جلسات اليوم التي شهدت مناقشات مثيرة للغاية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السير جيرمي غرينستوك على إيضاحاته. وسيستأنف المجلس النظر في هذا البند المدرج في جدول الأعمال يوم الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠.

عُُلِّقَت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.

بالموضوعية فيما نفعل. وأعتقد أن الهند قالت إنه في هذه المسائل لا يوجد مكان للخوف أو للتحيز. ولكن إن نجحنا في المسألتين السابقتين، فإن الموضوعية ستجعل معالجتنا للقضايا الصعبة أكثر سهولة. وإذا ما نجحنا في إقرار هذه الموضوعية، التي نحن في منتصف الطريق إلى بلوغها، أي هي هدف لم يتحقق بعد، وإذا ما شعرت اللجنة أن في استطاعتها التقدم بروح الإجماع نحو بعض أوجه إنفاذ القانون، حينذاك أعتقد أنه سيكون في استطاعتنا النظر في كيفية معالجة جوانب الفشل في بلوغ المعايير اللازمة. ولكني أضيف أيضاً أن مسألة إنفاذ القانون هي أمر راجع إلى مجلس الأمن ككل، وليس في يد لجنة مكافحة الإرهاب. إذ سنكون في حاجة إلى عرض ما فشلنا فيه على مجلس الأمن بدون أن نحاول معالجة هذه النواحي بأنفسنا كلجنة. وعلينا